الجزائر وحركات التغيير العربية

٢٠١١

د. كفاح عباس رمضان الحمداني

مدرس/ قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

إن أحداث تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٨٨ جعلت الجزائر تخوض تجربة فريدة في مواجهة المعارضة، مسلحة أم غير مسلحة، وأعطت للسلطة الجزائرية قوة خاصة في مواجهة أي وضع طارئ، كما أعطتها التجربة القدرة على معرفة هل أن الوضع ملائم لتقديم بعض التنازلات أم أنه يسمح باتخاذ موقف صلب.

وتعيش الحكومة الجزائرية حاليا على مفترق طرق، وخصوصا في ظل التحولات الكبيرة التي تجري في العالم العربي. فأما أن تحقق مطالب الشعب الجزائري وتنجح في تنفيذ الخطة الخمسية (٢٠١٠-٢٠١٤) وتضمن بذلك البقاء. أو تفشل في تحقيق مطالب الشعب وعليه آنذاك أن يرحل أما بطريقة سلمية أو بطريقة أخرى.

المقدمة

بدت الجزائر منذ عدة أعوام مرشحة لاندلاع الاحتجاجات الشعبية الناتجة عن دوافع كثيرة متراكمة، ففي عام ٢٠١٠ شهدت المدن الجزائرية ما يقارب ألف عملية احتجاجية، وأكثر من ١٢٠ عملية مماثلة في آذار/ مارس عام ٢٠١١. لكن هذه العمليات الاحتجاجية لم تؤد لحد الساعة إلى انفجار الوضع بسبب سلسلة من العوامل، من أهمها غياب التنظيمات التي من الممكن أن تتكفل بتحويل الغضب الشعبي إلى مطالب سياسية.

ساهمت الجزائر بأدوار فاعلة في العديد من القضايا التي واجهت وتواجه العالم العربي وأبرزها القضية الفلسطينية التي حرصت الجزائر على مدار

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

سنوات طويلة على تقديم الدعم السياسي في المحافل الدولية، وقد تجلى الدعم الجزائري في رفض الانحياز الأمريكي لإسرائيل، كما لعبت الجزائر الدور الحاسم في علاج الأزمة اللبنانية الداخلية وأزمة العراقية–الإيرانية، وكذلك أزمة الإيرانية– الأمريكية، وهذا مما يجعلنا نقول إن الدرس الأول في ممارسة الدبلوماسية هو أن يتجرد الشخص من جميع رؤاه وميوله وعواطفه وأفكاره الشخصية في تجاه الهدف الأسمى لكل الجزائريين، وهو أن تتبوأ الجزائر مكانتها الحضارية والإستراتيجية والجيوبوليتيكية والجغرافية والقيادة بين دول المنطقة وعلى مستوى العالم، وهكذا تصبح الديمقراطية التي نطالب بها ونسعى إليها هي واحة وطوق النجاة وصمام الأمن والأمان لكل من الحاكم والمحكوم في العالم العربي، إذ أنها تتحكم وتحد من تصرفات المسؤول وتلزمه بعدم الخروج عن الدستور أو القوانين المنظمة لإدارة الحكم وتمكن الشعب من مباشرة حقوقه في متابعة ومراقبة وتقييم الحكم عن طريق السلطة التشريعية والقضائية ووسائل الإعلام المختلفة، كما أنها تقطع الطريق على الانتهازيين والمفسدين من التسرب إلى أجهزة الحكم واستغلالها لمصالحهم وأهدافهم المادية الرخيصة أو إشاعة البلبلة والفتن والشقاق والفرقة بين مجموع الشعب والقيادة السياسية.

إن هدف البحث هو التركيز على موقف الجزائر من حركات التغيير العربية في كل من (تونس، مصر، ليبيا)، وانعكاسات هذا الموقف على السياسة الداخلية في الجزائر، وما هو مستقبل النظام السياسي في الجزائر في ظل حركات التغيير العربية.

والبحث مقسم إلى تمهيد ومبحثين وخاتمة، تناول التمهيد سياسة الجزائر الخارجية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، المبحث الأول تناول موقف الجزائر من حركات التغيير العربية في كل من تونس ومصر وليبيا، وتناول المبحث الثاني انعكاسات حركات التغيير العربية على الجزائر: الاحتجاجات

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

التي شهدتها الجزائر من جهة والإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية من جهة أخرى.

التمهيد: سياسة الجزائر الخارجية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

حرصت الجزائر منذ استقلالها عام ١٩٦٢ على تبني سياسة خارجية تتسم بالاعتدال والوسطية ودبلوماسية تتجنب الضجيج والشعارات مع التزامها بعدد من الثوابت التي ارتكزت عليها تلك السياسة، مما أكسبها مكانة دولية مميزة وأن هذه الثوابت هي:-

١- الإيمان بالسلام العالمي القائم على العدل والإنصاف ورفض مبدأ القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة.

٢- الإيمان بحق الدفاع المشروع عن النفس من أجل الحفاظ على المصالح العليا للدولة.

٣- الاعتماد على أسلوب الحوار والمفاوضات كسبيل عملي لتحقيق ما تسعى إليه من أهداف.

٤- الالتزام بمبدأ الشرعية الدولية في معاملاتها وعلاقتها الدولية.

٥- انتهاج سياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار.

٦- رفض أي تدخل في شؤونها الداخلية[١].

وان أهم ما يميز سياسة الجزائر الخارجية وهو دعمها لحركات الاستقلال في دول العالم الثالث، ودعمها للقضية الفلسطينية، ودعمها للشعب الصحراوي في الصحراء الغربية. وكان لها دور في حل أزمة الحدود بين العراق وإيران والتي انتهت بعقد اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، وساهمت أيضا في إنهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨، وكانت للجزائر دور في علاج الأزمة اللبنانية الداخلية، وهي أول من بادر لفكرة البرلمان العربي. وساندت

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

رسميا سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب. وتتمسك الجزائر بعلاقات دبلوماسية مع أكثر من ١٠٠ دولة[٢].

وتميز سياسة الجزائر الخارجية أيضا بحنكة وقدرة على مواكبة التطورات الحاصلة في السياسة العالمية والعربية، خاصة وأن الجزائر معروفة من بين الدول في العالم دائما بأنها تلتزم بالشرعية الدولية، لأن السياسة المطبقة في الجزائر تتطابق مع متطلبات الشرعية الدولية سواء فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان أو غيرها من الحقوق. كما تعكس سياسة الجزائر الخارجية القدرة العالية في التواصل والاستمرارية وإن حصل تغير أو تغيير فهو يحصل في الأدوات والتكتيكات المتبعة في تحقيق أهدافها وفقا لظروف ومقتضيات الواقع الجديد من حولها، كما لا ننسى بأن السياسة الخارجية الجزائرية تواجه عددا من التحديات في الفترة الحالية، أبرزها ما يتعلق بالقدرة على مواجهة الضغط الذي تعرضت له الجزائر في تسعينات القرن الماضي، وهذا ما يجعلنا نقول إن السياسة الخارجية الجزائرية أصبحت سياسة دفاعية، فالتحرك الجزائري يخضع حاليا لمعادلة دفع البلاء وليس ممارسة دور يتفق مع نفوذ الجزائر، أي سياسة اعتزالية، حيث استغنت الجزائر عن العديد من الحلفاء والأصدقاء، ولم تعد تهتم بالدائرة البعيدة بل وتركت حتى القضايا القريبة منها دون أن تتدخل فيها، أي أصبحت سياسة ردود أفعال أكثر من كونها مبنية على إستراتيجية واضحة أو قائمة على المبادرة، في حين كانت من قبل سياسة إستراتيجية تقوم على ثوابت معطيات جغرافية وتاريخية واقتصادية وسياسية، وضمن أطر رئيسية أهمها حسن الجوار ودعم العلاقات مع الدول العربية والإسلامية والإفريقية وانتهاج سياسة عدم الانحياز وإقامة علاقات تعاون مع الدول الصديقة ولعب دور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية والدولية. ومع هذا تبقى السياسة الجزائرية تتميز ببعد مهم وخاص هو البعد الإنساني الذي يظهر من خلال مشاركتها

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المتعددة في لعب دور فاعل في الأزمات والكوارث التي تواجهها العديد من الدول سواء العربية أو الغربية أو الآسيوية أو الإفريقية[٣].

أولا: موقف الجزائر من حركات التغيير العربية

في نهاية عام ٢٠١٠ ومطلع عام ٢٠١١ اندلعت موجة عارمة من الثورات والاحتجاجات في مختلف أنحاء العالم العربي بدأت بالثورة التونسية التي أطلقت وتيرة الشرارة في كثير من الدول العربية وعرفت تلك الفترة بربيع الثورات العربية. من أسباب هذه الاحتجاجات المفاجئة انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضييق السياسي وسوء الأوضاع عموماً في البلاد العربية. انتشرت هذه الاحتجاجات بسرعة كبيرة في أغلب الدول العربية، وقد تضمنت نشوب معارك بين قوات الأمن والمتظاهرين ووصلت في بعض الأحيان إلى وقوع قتلى من المواطنين ورجال الأمن[٤].

١- موقف الجزائر من حركة التغيير في تونس أو ما تسمى بـ(ثورة الأحرار التونسية)

اندلعت المظاهرات في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٠ تضامناً مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر تعبيرا عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها، وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه أوضاع البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم في تونس. ونتج عن هذه المظاهرات التي شملت مدن عديدة في تونس سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن، وأجبرت الرئيس زين العابدين بن علي[٥] على إقالة عدد من الوزراء بينهم وزير

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الداخلية وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى بحلها المتظاهرون، كما أعلن عزمه على عدم الترشيح لانتخابات الرئاسة لعام ٢٠١٤[٦].

كما تم تخفيض أسعار بعض المنتجات الغذائية تخفيضا طفيفًا، لكن الانتفاضة توسعت وازدادت شدتها حتى وصلت إلى المباني الحكومية مما أجبر الرئيس بن علي على التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ بحماية أمنية ليبية إلى السعودية وذلك في ١٤ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١. فأعلن الوزير الأول محمد الغنوشي[٧] في نفس اليوم عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وذلك حسب الفصل (٥٦) من الدستور، مع إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول. لكن المجلس الدستوري قرر بعد ذلك بيوم اللجوء إلى الفصل (٥٧) من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس، وبناء على ذلك أعلن في يوم ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ عن تولي رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع[٨] منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة من ٤٥ إلى ٦٠ يوما حسب ما نص عليه الدستور[٩].

في١٧ كانون الثاني/ يناير أعلن الغنوشي عن تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم عدد من رموز المعارضة وأكد على فصل الحكومة عن الأحزاب وفي ٢٧ شباط/ فبراير أعلن محمد الغنوشي استقالته من الحكومة المؤقتة وذلك لفشله في كسب ثقة الشعب[١٠].

اعترفت الجزائر بالحكومة التونسية في ١٨ كانون الثاني/ يناير، واعترف الرئيس بوتفليقة بالرئيس التونسي المؤقت فؤاد المبزع معتبرا إن (العبقرية التونسية ستقود البلد إلى بر الأمان) وقال في رسالة إلى المبزع (يسرني وأنا اعبر أجواء بلدكم العزيز متوجها إلى مصر للمشاركة في القمة العربية الاقتصادية الثانية ا نازف إليكم خالص التحية الأخوية راجيا لكم تمام السداد والتوفيق)[١١].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

أوضح وزير الشؤون الخارجية الجزائري مراد مدلسي في تصريح له على هامش اختتام الدورة البرلمانية العربية في ٢ شباط/ فبراير، "إن الجزائر تكن الاحترام للشعوب وتتعامل مع الحكومات المنبثقة عنها، وذلك على خلفية الاحتجاجات التي تعيشها كل من تونس ومصر، وهذا لا يعني عدم التعامل مع الحكومات القائمة. أما على المستوى الشعبي فتجمعها بكل من تونس ومصر علاقات تاريخية، وان يد المساعدة ستبقى مفتوحة أمام هذين البلدين حتى تستمر العلاقة المتينة التي تربطنا بهما". وأضاف أيضا:(إن الجزائر لا تتدخل في شأن الشعب التونسي أو المصري، وهي تحترم ما يقومان به مرجعا ذلك إلى المرجعيات الدبلوماسية الجزائرية التي لا تقحم انفها في شؤون الشعوب الأخرى)[١٢].

أشار الوزير الأول التونسي(الباجي قائد السبسي)، بمساندة ودعم الجزائر لتونس وبـ(القوة) التي تتميز بها العلاقات بين البلدين التي تعززت أكثر خلال الزيارة الرسمية الأخيرة التي قام بها إلى الجزائر. وأعرب و التونسي في حديث أدلى به لصحيفة(الشروق التونسية) في ٢٧ آذار/مارس عن ارتياحه العميق لهذا الدعم ونوه بحفاوة الضيافة والاستقبال الحار الذي حظي به من طرف الرئيس بوتفليقة، وقال انه استقبال "يفوق المستوى التقليدي". وابرز الوزير التونسي، إن الرئيس بوتفليقة "إذ خصص له وقتا طويلا فانه أكرم تونس إكراما خاصا"، وأوضح إن زيارته الأخيرة ناجحة بدرجة كبيرة، وكشف عن منح الجزائر مساعدة لتونس تقدر بـ(١٠٠ مليون دولار) بطريقة ميسرة، وجزء من هذا المبلغ بمثابة هبة، وقال إن الجزائر فعلت هذا الأمر دون أي طلب من تونس[١٣].

فيما بعد قام راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة التونسية في٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر، بزيارة الجزائر والتي دامت ثلاثة أيام شارك خلالها في لقاءات مكثفة مع رؤساء أحزاب وعدد من المسئولين آخرهم رئيس الوزراء أحمد أو يحيى. وجاءت زيارة الغنوشي للجزائر بناء على دعوة رسمية من

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الرئيس بوتفليقة، وقالت المصادر إن الرئيس الجزائري حض الغنوشي على: (مواصلة عملية الانتقال الديمقراطي) من دون تسرع. وقال الغنوشي في تصريحات صحافية إنه يريد من خلال هذه الزيارة الاستفادة من التجربة الجزائرية في الانتقال الديمقراطي. وأكد أن حركته تريد من خلال توليها مقاليد الحكومة في تونس (تقديم نموذج عن الإسلام الهادئ وعن السلم، وليس إسلام التهديدات) ووصف العلاقة بين الجزائر وتونس بأنها (إستراتيجية). وتعتبر اللقاءات التي أجراها الغنوشي بالمسؤولين الرسميين الجزائريين بمثابة نفي لأنباء ترددت عن مخاوف جزائرية سابقة من احتمال وصول "إسلاميين" إلى الحكم في تونس[١٤].

٢- موقف الجزائر من حركة التغيير العربية في مصر أو ما تسمى بـ (ثورة ٢٥ يناير):

حركة التغيير في مصر أو ما تسمى بـ (ثورة ٢٥ يناير) أو ثورة الغضب، وهي انتفاضة شعبية اندلعت في ٢٥ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١. وكان هذا اليوم هو اليوم المحدد من قبل عدة جهات وأشخاص أبرزهم الناشط وائل غنيمو حركة شباب ٦ أبريل وهو يوافق يوم عيد الشرطة في مصر. وذلك احتجاجا على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة وكذلك على ما اعتبر فساداً في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك. أدت هذه الثورة إلى تنحي الرئيس مبارك عن الحكم في ١١ شباط / فبراير، فلقد أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان قصير عن تخلي الرئيس عن منصبه وأنه كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد[١٥].

كان رد الفعل الدولي إجمالاً مناهضا للنظام مؤيدا لأهداف الثورة وطالبوا الرئيس مبارك بنقل السلطة سريعا وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي، ألمانيا، تركيا[١٦].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ترتبط الجزائر بمصر علاقة قديمة تعود إلى فترة حركات التحرر في خمسينات القرن العشرين، حين وضعت مصر كل إمكانياتها المادية والمعنوية لمناصرة ثورة الجزائر عام ١٩٥٤ إلى أن حصلت على استقلالها، كما كانت مصر من أولى الدول التي شاركت بأبنائها في تحقيق عملية التعريب لمناهج التعليم بالجزائر واستعادة هويتها العربية.

وقد شاركت الجزائر مصر بكل قوة في حربها مع إسرائيل عامي ١٩٦٧ و١٩٧٣. وخلال العقد الأخير من القرن العشرين شهدت العلاقات بين البلدين آفاق جديدة من التعاون واتفاق الآراء بشأن مختلف القضايا الدولية والإقليمية ويأتي على رأسها الصراع العربي الإسرائيلي.

ومن الناحية الاقتصادية تعد الجزائر مجالاً خصباً للاستثمارات المصرية وفي مجالات شتى، ويبلغ عدد المشاريع المصرية في الجزائر حوالي(٣٢ مشروعا) بحجم استثمارات تقدر بنحو(٤ مليار و ٨٩٠مليون دو لا)[١٧].

وأوضح مدلسي في تصريح له على هامش اختتام الدورة البرلمانية في ٢ شباط/فبراير وفي رده على سؤال حول مصير الجالية الجزائرية بمصر، أكد الوزير انه تم اتخاذ التدابير اللازمة لإجلاء الجزائريين الذين أرادوا العودة إلى الجزائر والبالغ عددهم لحد اليوم ١٢٠ شخص"[١٨].

وأكدت وزارة الخارجية الجزائرية في بيان لها في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠١١، أن العلاقات السياسية مع مصر تميزت على مدار السنوات الماضية بالتنسيق والتشاور المستمر بين البلدين وبتبادل الآراء على هامش الملتقيات الإقليمية والدولية. بالإضافة إلى أن الدولتين ترتبطان بـ(١٨ اتفاقية) و(١٩) مذكرة تفاهم وخمسة بروتوكولات تعاون، إضافة إلى برامج تنفيذية لهذه الاتفاقيات في معظم المجالات، حيث شهد هذا التعاون في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا في ميادين الاتصالات والاستثمار والتجارة والطاقة والمناجم والسياحة والنقل والصناعة والدواء والصيد البحري.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وكان السفير عز الدين فهمي سفير مصر بالجزائر قد أكد أن زيارة وزير الخارجية السيد محمد كامل عمرو في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر والتي استمرت ثلاثة أيام تعد نقلة نوعية للعلاقات بين البلدين وخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير، كما تدشن صفحة جديدة لدفع العلاقات بين البلدين في كافة المجالات. وأوضح أن المباحثات المصرية الجزائرية تناولت أيضا آخر التطورات التي شهدتها المنطقة وخاصة في ليبيا، وبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك سواء على مستوى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. ولفت إلى أن المباحثات تناولت أيضا تذليل العقبات التي تعترض تطور العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين في ضوء الاستثمارات المصرية الكبيرة في الجزائر، كما تناولت التعاون في مجال النفط وإنتاج وتصدير الغاز الطبيعي وموضوع ربط خطوط إنتاج الغاز والبترول التي تمدها الدولتان إلى الدول الأوروبية من أجل تزويدها بالغاز[١٩].

٣- موقف الجزائر من حركة التغيير العربية في ليبيا أو ما تسمى بـ (ثورة ١٧ فبراير)

اندلعت الثورة الليبية في ١٧ شباط/ فبراير عام ٢٠١١ (يوم الغضب) على شكل انتفاضة شعبية شملت معظم المدن الليبية. بسبب سوء الأوضاع المعيشية. وقد تأثرت هذه الثورة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في العالم العربي مطلع عام ٢٠١١ وبخاصة الثورة التونسية وثورة ٢٥ يناير المصرية اللتين أطاحتا بالرئيس التونسي بن علي والرئيس المصري مبارك[٢٠].

انطلقت مظاهرات في ١٥ شباط/ فبراير اثر اعتقال محامي ضحايا سجن بوسليم فتحي تربل في مدينة بنغازي فخرج أهالي الضحايا ومناصريهم لتخليصه وذلك لعدم وجود سبب لاعتقاله، وتلتها يوم ١٦ شباط/ فبراير مظاهرات للمطالبة بإسقاط النظام بمدينة البيضاء فأطلق رجال الأمن

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الرصاص الحي وقتلوا بعض المتظاهرين، كما خرجت مدينة الزنتان والرجبان وازدادت الاحتجاجات اليوم التالي وفي ١٧ شباط/ فبراير على شكل انتفاضة شعبية شملت بعض المدن الليبية في المنطقة الشرقية[٢١].

ازدادت الاحتجاجات وطالبوا المحتجين من الحكومة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. كانت الثورة في البداية عبارة عن مظاهرات واحتجاجات سلمية، لكن مع تطور الأحداث وقيام الكتائب التابعة لمعمر القذافي باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين العزل، تحولت إلى ثورة مسلحة تسعى للإطاحة بالرئيس العقيد القذافي الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة، وانتهت بمقتل الرئيس العقيد القذافي في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر على يد الثوار[٢٢].

أثناء الثورة الليبية اتهم المجلس الوطني الانتقالي الجزائر بدعم الرئيس العقيد معمر القذافي عن طريق السماح بإدخال الإمدادات العسكرية والمرتزقة الأجانب عبر الأراضي الجزائرية[٢٣].

أما على المستوى الرسمي، فلم يصدر أي موقف إزاء التطورات المتلاحقة بليبيا، كما أن الجزائر لم تعترف حتى الآن بالمجلس الوطني الانتقالي ممثلا شرعيا للشعب الليبي، وتواجه اتهامات متكررة بدعم نظام الرئيس العقيد القذافي رغم نفيها ذلك مرارا.

ونقلت صحيفة الخبر الجزائرية في ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠١١ عن مصادر حكومية قولها إن وزارة الخارجية شرعت في ترتيب شروط لأي تطبيع مستقبلي بالعلاقات مع ليبيا، يكون أساسه تجاوز مرحلة الخلاف التي تسببت فيها الاتهامات التي وجهت للجزائر، بأن يعتذر المجلس الوطني الانتقالي، ويتم تحديد المسؤول عن تلك الاتهامات[٢٤].

في آب/ أغسطس دخل ١٠ أفراد من عائلة القذافي الأراضي الجزائرية بالإضافة إلى(٢١ فردا) من مرافقيهم، وهم زوجة معمر القذافي صفية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

فركاش وأنجاله عائشة، هنيبعل ومحمد إضافة إلى ثمانية من أحفاد القذافي[٢٥].

وأوضح الوزير الأول السيد احمد أويحيى إن استقبال الجزائر لأفراد من عائلة القذافي حالة إنسانية تمت ضمن معالجة الجزائر لحالات إنسانية أخرى. وقال السيد أويحيى في تصريح للصحافة على هامش افتتاح الدورة الخريفية لمجلس الأمة عن أفراد عائلة القذافي الموجودين في الجزائر: "إن الأمر لا يتطلب كل هذه الضجة من هذا الحدث، مذكرا بأنه تم لجوء مسؤولين من بلدان أخرى ولم تثر أي ضجة إعلامية". وأضاف: "إن ما قامت به الجزائر بالنسبة لعائلة القذافي لا يخرج عن الإطار الإنساني". وأضاف أيضا: "الجزائر لها تاريخ وتقاليد وحضارة وليبيا الشقيقة شعب عريق وشعب جار نشاركه ماض مجيد ومستقبل امجد"[٢٦].

وبخصوص أنباء خروج عائلة القذافي من الجزائر قال الوزير الأول أويحيى في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر:" أنها لم تغادر أراضي الوطن ردا على ما روج من إنها غادرت إلى القاهرة" وأوضح في هذا المقام يقول"إن تقاليدنا هي التي جعلتنا نستقبل عائلة القذافي التي لا يوجد أي احد من أفرادها متورطا في قضايا العدالة"[٢٧].

ذكرت صحيفة جزائرية نقلا عن مصادر لم تسمها أن الرئيس بوتفليقة أبلغ وزراء في حكومته أثناء اجتماع عقد في ٢٩ آب/ أغسطس أن الجزائر: "ستحترم القانون الدولي في كل القضايا المتعلقة بالصراع في ليبيا"[٢٨].

في هذه الأثناء ذكرت المصادر أن الرئاسة الجزائرية، وجهت دبلوماسييها حول العالم، بضرورة إفهام الدول الغربية أن (خطرا عظيما يتهدد المنطقة) بعد ذهاب الرئيس العقيد القذافي، بسبب الإسلاميين(المتواجدين بكثرة مع المقاتلين، وليس فقط بسبب تنظيم القاعدة)[٢٩].

وصرح رئيس الدبلوماسية الجزائرية لـ (اوروب ١) قبل بضع ساعات من افتتاح ندوة دعم ليبيا التي شارك فيها بباريس: "انه لا يوجد أي غموض

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

بشأن الموقف الجزائري"، و"الجزائر قالت كلمتها، وانضمت إلى أغلبية الجامعة وعندما تم تبني اللائحة ١٩٧٣ طبقتها بحزم". وأضاف الوزير: "أن الموقف الذي اتخذته الجزائر في بداية النزاع راجع ببساطة لكونها أعربت عن آمالها في أن تسوي القضية الليبية عن طريق السلم ودون تدخل قوة أجنبية"[٣٠].

وردا عن سؤال جريدة الشعب الجزائرية في ٣ أيلول/ سبتمبر حول ما إذا كان حياد الجزائر في النزاع الليبي يعني التواطؤ مع نظام القذافي أجاب الوزير أويحيى بالنفي: "لا لقد كنا حياديين حيال الثوار في تونس ومصر ولم نعامل بهذه الطريقة بالنسبة لحالة ليبيا، الوضع مغاير بعض الشيء، لأننا لاحظنا في ليبيا تدخلات أجنبية"[٣١]. وبخصوص ما إذا كانت الجزائر مستعدة لتسليم أفراد من عائلة القذافي الذين تستقبلهم على ترابها، ذكر بأنه يوجد بين الجزائر وليبيا إطار قانوني ثنائي والذي ستتخذه الجزائر كمرجع"[٣٢].

وبعد سقوط نظام القذافي في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر، قام مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي بزيارة الجزائر ولقاء الرئيس الجزائري بوتفليقة وتناول اللقاء قضية انتشار السلاح على الحدود، وما تبقى من العناصر التابعة للعقد القذافي الذين دخلوا التراب الجزائري، دون التطرق إلى تسليم أفراد عائلة القذافي[٣٣].

من جانب آخر أكدت الصحف الجزائرية، أن الدولة الجديدة في ليبيا ستشكل (التحدي العقدي العلماني) للدولة الجزائرية، التي أعلنت وبشكل رسمي أنها حليف استراتيجي للولايات المتحدة في مجال محاربة تنظيم القاعدة. وقد أبلغت السلطات الجزائرية هذا الأمر صراحة للقياديين الثوريين الليبيين الذين لم يفهموا هذا الموقف من الأساس[٣٤].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وليس هناك شك، في أن الموقف الحكومي الجزائري، يخالفه في القوة والاتجاه موقف الجزائريين كشعب، إذ أنهم لم يفهموا موقف دولتهم من حركات التغيير العربية[٣٥].

يبدو أن مسألة التطبيع مع السلطة الليبية الجديدة مرهونة من منظور جزائري، بالبت في ملفات بعضها جديد وبعضها قديم. أولها الحسم في قضية الاتهامات بدعم نظام القذافي(الجهة التي بادرت إليها وأدلتها). ثانيها موقف المجلس الانتقالي من بعض المسائل الأمنية: وضع جهاديين ليبيين ضمن الثوار تعتبرهم الجزائر من فلول تنظيم القاعدة، موقفه من مكافحة الإرهاب داخليا وإقليميا (الساحل)؛ التعاون الأمني لاسيما تأمين الحدود ومراقبة وضبط الأسلحة(معظمها قضايا خلافية بين الجزائر ونظام القذافي). ثالثها قضايا الحدود البرية: هناك حوض للمياه الجوفية عابر للحدود بدأ نظام القذافي في استغلاله دون اتفاق مع الجزائر مما سبب توترا بين البلدين، فضلا عن حقل نفطي عابر للحدود هو الآخر. زيادة على ذلك هناك قضية تخص ليبيا الجديدة لكن لها تداعيات إقليمية من منظور جزائري، وهي قضية الوجود العسكري الأجنبي في ليبيا على مقربة من الحدود الجزائرية. وما يؤكد حساسية هذه المسألة إعلان المجلس الانتقالي أنه لن يسمح بإقامة قواعد عسكرية غربية في ليبيا[٣٦].

إن موقف الجزائر المتذبذب من الثورات العربية، لاسيما تجاه ليبيا وتأخر صدور أي موقف رسمي واضح من المجلس الانتقالي الليبي، أثارت انتقادات لاذعة للدبلوماسية الخارجية الجزائرية وطريقة تعاطيها مع الأحداث في دول الجوار بدءاً من تونس ومصر وصولاً إلى ليبيا. وجاءت الانتقادات هذه المرة على لسان صحف من داخل الجزائر رغم إعلان متحدث باسم وزارة الخارجية الجزائرية التزام حكومة بلاده (الحياد التام) من الأزمة الليبية ورفضها التدخل باعتباره (شأناً داخلياً)[٣٧].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وعلى هامش انعقاد الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في نيويورك الذي انعقد في ٢٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، صرح وزير الخارجية: "بناء على التزامات المجلس الوطني الانتقالي والموقف الذي عبر عنه الاتحاد الإفريقي فان العلاقات شبه الرسمية التي كانت تقيمها الجزائر مع المجلس الانتقالي ستتحول إلى علاقات رسمية"، ودون أن تورد صراحة مصطلح الاعتراف[٣٨].

وقال رئيس المجلس الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل، في حديث أدلى به للقناة التلفزيونية "ميدي ١ تي في" في بنغازي، في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر انه"مازال يستغرب الموقف الجزائري حيال الثورة الليبية"، وأشار إلى أن "الموقف الجزائري أثار استغراب المجلس الانتقالي، بالنظر إلى كون الشعبين الليبي والجزائري تربطهما علاقات عميقة تعززت في المعركة والكفاح المشتركين"، وأضاف إن "المجلس الانتقالي الليبي كان يتوقع أن يكون للشعب الجزائري دور أكثر فاعلية لكن الساسة أو العسكريين كان لهم رأي آخر"[٣٩].

ويأتي تصريح عبد الجليل في الوقت الذي بدأت فيه العلاقات بين الجزائر والمجلس الانتقالي تعرف نوعا من الانتعاش والتعاون بعد المستجدات التي شهدتها الأوضاع في هذا البلد في انتظار تجسيد التعاون الثنائي بعد الإعلان عن تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل جميع أطياف المجتمع الليبي، وهو الشرط التي وضعته في السابق الجزائر مقابل الاعتراف بالمجلس الانتقالي الليبي والقيادة الليبية الجديدة. وجاء هذا التصريح نابع من "الانتظار الطويل من قبل المجلس الانتقالي على رفض الاعتراف من طرف الجزائر بالثورة الليبية". حيث صرح عبد الجليل"انه من الغريب أن تكون كل دول الجوار والشعوب الشقيقة راضية عن إرادة الشعب الليبي وثورته والاعتراف بها، في حين نسجل تأخر الاعتراف الجزائري"[٤٠].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وصرح وزير الشؤون الخارجية السيد مراد مدلسي في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر، إن العلاقات بين الجزائر والمجلس الوطني الانتقالي الليبي تسير في الاتجاه الحسن. ومن جانب آخر أعلن السيد مدلسي إن سفير الجزائر بطرابلس قد استقبل في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر من قبل السيد عبد الجليل، مشيرا إلى انه تم خلال هذا اللقاء الذي (كان بناء للغاية) التأكيد مجددا على: " الاهتمام الذي يليه السيد عبد الجليل لبناء تعاون متعدد الأشكال قوى وطموح". ومن جهة أخرى وبخصوص عائلة القذافي جدد السيد مدلسي، التأكيد على "إن الجزائر استقبلتها لأسباب إنسانية"، وأشار قائلا: " لقد استقبلناهم لأسباب إنسانية والسيد عبدالجليل اعترف انه كان يحق لنا القيام بذلك"، مضيفا إن: " الجزائر قدمت المثل كبلد ملتزم بقرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة". وقال إن"الجزائر ما فتئت تفي تلقائيا بجميع التزاماتها بصفتها عضو في المجموعة الدولية وستستمر في الوفاء بواجباتها التي تمليها عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة"[٤١].

وأوضح الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر أن: "الجزائر تعرب عن أملها في أن يكرس العهد الجديد الذي ولجته ليبيا المصالحة والوئام والوحدة بين الإخوة الليبيين وأن يسمح بتحقيق كامل تطلعاتهم الشرعية في الديمقراطية ودولية القانون والرخاء"[٤٢].

ثانيا: انعكاسات حركات التغيير العربية على الجزائر

١- الاحتجاجات في الجزائر

حملة احتجاجات شعبية في الجزائر بدأت منذ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١، متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في العالم العربي مطلع عام ٢٠١١ وبخاصة الثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس التونسي بن علي. وقادت هذه الاحتجاجات أحزاب المعارضة بالإضافة إلى الشبان الجزائريين الذين طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية[٤٣].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الأسباب الغير مباشرة

١- الأوضاع المعيشية: البطالة وغلاء المعيشة والسكن وارتفاع أسعار المواد الغذائية. حيث يبلغ معدل البطالة في الجزائر التي يبلغ تعداد سكانها (٣٥ مليون نسمة) نحو (١٠%) حسب الأرقام الرسمية، غير أن منظمات مستقلة تقدر بنحو (٢٥%). وكانت الجزائر قد أعلنت أن ميزانها التجاري حقق خلال الـ (١٢ شهر ا) الأخيرة فائضا بلغ (١٤,٨٣ مليار دولار) مقابل (٤,٦٨ مليارات) في المدة نفسها من العام الماضي[٤٤].

ويبلغ الراتب الأدنى للحد المضمون بالجزائر (١٥ ألف دينار)، أي ما يعاد (٢٠٠ دولار) بالنسبة للموظفين، في حين يمتلك الجزائر احتياطي صرف يقدر بـ (١٥٥ مليار دولار)، حسب تصريحات مسؤولين حكوميين. وتقول منظمات غير حكومية إن أكثر من ثلثي الجزائريين يعيشون تحت مستوى خط الفقر[٤٥].

ولا يتجاوز راتب عمال البلديات عن (٢٧ ألف دينار جزائري) (حوالي ٣٦٨ دولارا)، في حين لا يزيد راتب عمال نظافة عند التحاقه لأول مرة بالمهنة عن ٩ آلاف دينار (١٢٢ دولارا)، وهي رواتب لا توفر ضروريات الحياة في ظل غلاء المعيشة وارتفاع أسعار المواد الأساسية.

وكشف رئيس المجلس الوطني لقطاع عمال البلديات علي يحيى أن أكثر من(٥٠%) من عمال البلديات هم عبارة عن رجال أمن وحراسة وسائقين لا تتجاوز رواتبهم الشهرية (٩ آلاف دينار) (١٢٢ دولارا) وأضاف أن حوالي (٢٠%) من عمال البلديات ما زالوا منذ أزيد من عشر سنوات ضمن ما تعرف بصيغة التعاقد، مشيرا إلى أن تنظيمه يصر على المضي قدما في شن إضراب لمدة ثلاثة أيام بداية من ٢١ فبراير/شباط الجاري[٤٦].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

٢- **المطالبة بإصلاحات سياسية:** تتهم المعارضة حكومة الرئيس بوتفليقة بغلق المجال السياسي من خلال ما يسمى بالتحالف الرئاسي الذي يضم ثلاثة أحزاب مشكلة للحكومة ومسيطرة على البرلمان منذ عام ١٩٩٩.

٣- **صراع المليشيات والجيش عام ١٩٩٢:** دخلت الجزائر عام ١٩٩٢ في صراع مليشيات نظامية وحزبية قتل فيها نحو (٢٠٠ ألف شخص)، وما زالت تشكل خطرا على كثيرين من الجزائريين(٤٧).

٤- **قانون الطوارئ:** تم فرض حالة الطوارئ عام ١٩٩٢ مباشرة بعد إلغاء الانتخابات التشريعية التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة حالياً، بعدد كبير من الأصوات، ودخول البلاد في دوامة عنف مسلح قتل فيها مئات آلاف الجزائريين(٤٨).

٥- **ظاهرة البوعزيزية (ظاهرة إحراق الذات) في الجزائر:** قام عدة مواطنين جزائريين بإشعال النار في أنفسهم بشكل منفصل احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والاقتصادية والسياسية السيئة. وكانت ١٧ عائلة في حي ديار الشمس بالجزائر العاصمة قد هددت بالانتحار الجماعي إذا رفضت السلطات الاستجابة لمطالبها المتمثلة في توزيع عادل لشقق سكنية من المقرر أن ترحل إليها. ورفضت هذه العائلات مغادرة حي ديار الشمس إلى المساكن المقترحة عليها بسبب ما تسميه التلاعب بعملية الترحيل، واحتجاجا منها أيضا على مساحة الشقق الجديدة (٤٩).

الأسباب المباشرة

١- **اندلاع الثورة الشعبية في تونس** احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة. واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي بن علي(٥٠).

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

٢- اندلاع الثورة الشعبية في مصر والتي تأثرت بالثورة الشعبية التونسية. واستطاعت هذه الثورة إسقاط أقوى الأنظمة العربية وهو نظام مبارك خلال ١٨ يوماً من اندلاعها[٥١].

النجاح الذي حققته هاتين الثورتين أظهر أن قوة الشعب العربي تكمن في تظاهره وخروجه إلى الشارع، وأن الجيش هو قوة مساندة للشعب وليس أداة لدى النظام لقمع الشعب. كما أضاءت تلك الثورة الأمل لدى الشعب العربي بقدرته على تغيير الأنظمة الجاثمة عليه وتحقيق تطلعاته[٥٢].

٢- الإصلاحات

تبلورت الجهود الإصلاحية منذ عام ١٩٨٦ وتسارعت عام ١٩٩٥، واستطاعت هذه الإصلاحات تحقيق استقرار وتوازن الكلية وعودة النمو الايجابي محققا (٣,٢%) عام ١٩٩٨، وبلغ معدل النمو ما بين(١٩٦٢-١٩٩٨) بلغ (١,٤%)، وبمتوسط بلغ (١,١٤%) خلال فترة الإصلاحات. وبلغت نسبة النمو ما بين (١٩٩٥- ٢٠٠٨) حوالي (٤%) إلا أن الجانب السلبي يتعلق بتدهور الجوانب الاجتماعية مقابل تحسن الجوانب النقدية[٥٣].

إن إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا تندرج على المستوى الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو الاقتصادي خارج الميزانية، وفي إطار إستراتيجية النمو الاقتصادي خارج الميزانية العامة، وبعد عاميين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية التي وعدت بتحقيق الإنعاش في إطار برامج الجيل الأول عادت الجزائر من جديد كبقية الدول إلى صيغة العمل بالتخطيط من خلال برنامج الإنعاش الوطني خلال (٢٠٠١-٢٠٠٤) ثم برنامج دعم النمو (٢٠٠٥-٢٠٠٩)[٥٤].

نجحت هذه الاحتجاجات بجعل صناع القرار يقومون بإصلاحات باشرتها الرئاسة لامتصاص غضب الشعب على وضعه المعيشي، المفارقة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

أن القرارات التي صدر ت في شهر واحد بضغط الاحتجاجات لم تشهدها الجزائر منذ عام ١٩٩٩ تاريخ وصول بوتفليقة إلى الرئاسة:

وتطبق الجزائر الخطة الخمسية (٢٠١٠-٢٠١٤) على أمل أن تنتقل الجزائر بعيدا عن الاعتماد الكلي على قطاعي النفط والغاز. حيث تمثل الإيرادات الحالية للجزائر من الصادرات النفط أكثر من (٨٠%) من واردات العملة الأجنبية للجزائر. ووفقا للمسؤولين الجزائريين سوف تستخدم (٢٨٧ مليار دولار) المودعة في صناديق جديدة، بالإضافة إلى(٥٥ مليار دولار) تلك التي مودعة في الصناديق الحالية، لتنمية البني التحتية وبناء القدرات التي سوف تضع الجزائر في موقع أفضل كمجتمع قائم على المعرفة. وتتضمن الخطة بناء (٥٠٠ مدرسة) جديدة و(٧٢ مركز صحي) و(٢ مليون وحدة سكنية) جديدة[٥٥].

ومن ضمن الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية علقت الحكومة في ٩ كانون الثاني/ يناير الرسوم الضريبية المفروضة على السكر والزيت الغذائي لثمانية أشهر[٥٦].

وعلى المستوى الرسمي، أعلن وزير التجارة الجزائري مصطفى بن بادة أن الحكومة قد تلجأ إلى بسط سيطرتها من جديد على إنتاج واستيراد المواد الغذائية الإستراتيجية، وذلك بعد يوم واحد من تعليق الحكومة الرسوم الضريبية المفروضة على السكر والزيت الغذائي لثمانية أشهر[٥٧].

وفي ٢ آذار/ مارس طرحت أحزاب سياسية في الجزائر مجموعة من المقترحات للخروج مما تسميه الأزمة التي تمر بها البلاد، من بينها تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة بدون الرئيس الحالي وتعديل الدستور وحل البرلمان. وتطلق هذه الأحزاب وبينها حركة مجتمع السلم (حركة حمس) وحزب العمال تصريحات سياسية لتعبئة الشارع من أجل مواجهة سلمية محتملة مع النظام، بعد فشل المسيرات السلمية المتواصلة في العاصمة كل يوم سبت في حشد الناس للانضمام إليها. وقد دعا عبدالرزاق مقري وهو أحد قيادات

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

حركة حمس المشاركة في التحالف الرئاسي في تصريحات متفرقة له خلال تجمعات شعبية إلى المطالبة بتنحية الرئيس بوتفليقة وفتح المجال لانتخابات رئاسية مسبقة دون بوتفليقة. وقد يحدث موقف حركة مجتمع السلم انقلابا في الموازين نظرا إلى قاعدتها الشعبية الواسعة خاصة في ظل دعوات من بعض أعضائها للعودة إلى المعارضة الكاملة، وهو الأمر الذي استجابت له حمس نسبيا من خلال دعوتها إلى لقاء عاجل لإطاراتها بالولايات لبلورة موقف موحد حيال الوضع السياسي والاجتماعي الذي تمر به الجزائر. من جانبها دعت رئيسة حزب العمال لويزة حنون الرئيس بوتفليقة إلى انتخابات تشريعية مسبقة وتعديل الدستور، مع انتخاب مجلس تأسيسي لتسيير البلاد في مرحلة انتقالية يتولى مهمة صياغة دستور جديد يضمن التداول السلمي على السلطة[٥٨].

و أعلن الرئيس بوتفليقة في ٣ شباط/ فبراير مع سقوط نظام بن علي في تونس وبدء احتجاجات مصر، إجراءات شملت الإعلان عن رفع قريب لحالة الطوارئ التي فرضت مطلع تسعينيات القرن الماضي إلى جانب فتح المجال أمام العمل السياسي، أحد أهم مطالب المعارضة ووعد بتحسين الخدمات الحكومية، وحرية التظاهر خارج العاصمة، وفتح فضاء التلفزيون والإذاعة أمام الأحزاب. ونقلت وكالة الأنباء الرسمية الجزائرية عن الرئيس بوتفليقة قوله خلال اجتماع لمجلس لوزراء إنه كلف الحكومة بأن تقوم فورا بصياغة النصوص المواتية التي ستتيح للدولة مواصلة مكافحة ما سماه الإرهاب إلى النهاية بنفس الفعالية وفي إطار القانون، ومن ثمة رفع حالة الطوارئ في أقرب الآجال. ونقل عن الرئيس بوتفليقة قوله أيضا في بيان صدر عن اجتماع مجلس الوزراء إن حالة الطوارئ فرضت من منطلق الاستجابة لمقتضيات مكافحة الإرهاب لا غير، مضيفا أنها لم تمنع في أي وقت من الأوقات حراكا سياسيا تعدديا نشطا. وقال أيضا إن قوانين الطوارئ لم تعرقل إجراء حملات انتخابية شرسة بشهادة المراقبين، حسب ما ورد في

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

البيان ذاته. وأعلن الرئيس الجزائري أنه سيسمح بتنظيم المسيرات التي كانت محظورة بمقتضى حالة الطوارئ في كل المناطق ما عدا الجزائر العاصمة[٥٩].

بعد عقد اجتماع لمجلس الوزراء في ٤ شباط/ فبراير، أصدر الرئيس بوتفليقة عدة قرارات متعلقة بالجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية ر بما لم يكن احد يتوقعها، مثلا التحضير رفع حالة الطوارئ بعد ١٩ عام من إقراره، كما التفت الرئيس إلى مطالب العديد من الأحزاب السياسية والمتمثلة في الاستفادة من تغطية وسائل الإعلام الثقيل لنشاطاتها وفتح القنوات أمامها بإنصاف[٦٠].

ومن جانب آخر فهم رسالة الشباب واقر إجراءات لتحسين التشغيل الذي أعطاه اهتماما خاصا وعدم الاكتفاء بتقارير الوزراء التي غالبا ما تكون غير مطابقة للمعطيات الميدانية، ومن ضمن ما أمر به الرئيس بوتفليقة لصالح الشباب البطال تحسين أشكال الدعم[٦١].

وفي الشق الاجتماعي أمر بتعجيل توزيع السكنات وتسقيف الأسعار، وبشكل عام تصنف هذه القرارات في باب سد الذرائع حتى لا يصبح لأي جهة مبرر تستخدمه لتحقيق مأرب أخرى على حساب الشباب والشعب[٦٢].

ودعا الرئيس بوتفليقة الجهاز التنفيذي للإسراع في إيجاد حلول ناجعة من شانها التكييف على نحو أفضل بين التكوين وسوق الشغل لتقليص بطالة حملة الشهادات. وقال الرئيس" انتظر من الحكومة أن تجد الإجابات التي تواجه بها هذا التحدي مواجهة ناجعة"[٦٣].

واقر الرئيس بوتفليقة في اجتماع لمجلس الوزراء ٤ شباط/ فبراير استفحال ظاهرة الفساد في الجزائر، وتوعد مجددا بمعاقبة المتورطين في جرائم نهب المال العام معلنا عن قرار" رفع التجريم عن المسيرين" كخطوة جديدة، تندرج في إطار مكافحة هذه الظاهرة. واستنادا لبيان رئاسة الجمهورية، أمر الرئيس بوتفليقة الحكومة بـ"إعداد الأحكام التشريعية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المواتية، بغية رفع التجريم عن فعل التسيير، وهذا لزرع المزيد من الثقة في نفوس الإطارات المسيرين على ألا يعني ذلك تخويلا للعقاب"[٦٤].

وأفادت مصادر في العاصمة الجزائرية أن تقارير سرية رفعها جهاز المخابرات الجزائرية في ١٩ شباط/ فبراير أوصت الرئيس بوتفليقة بالإسراع في إجراء إصلاحات جذرية لامتصاص الاحتقان الشعبي في جميع ولايات الجزائر. وأعدت هذه التقارير بطلب من الرئيس بوتفليقة نفسه بغرض فهم أسباب موجة الاحتجاجات والاعتصامات التي تجتاح البلاد منذ أسابيع وكذا أهم انشغالات شريحة الشباب. وتشير المصادر أيضا إلى أن الرئيس طلب كذلك إجابة مباشرة عن مدى قبول مختلف شرائح المجتمع الجزائري بشخصه باعتبار أن ولايته الثالثة بدأت العام الماضي. وأرجعت هذه التقارير حالة الغليان الشعبي في الجزائر إلى:

أولا: تراجع القدرة الشرائية للمواطن بسبب زيادة أسعار المواد الأساسية.

ثانيا: رفض الشارع لسياسات الوزير الأول أحمد أويحيى الذي لم يعد يلقى قبولا والذي يحملونه وحكومته أسباب حالة الاضطراب التي يعيشها الشارع من حين لآخر.

ثالثا: الشباب الذي يتخبط في يأس وسخط كبيرين قد تكون لهما انعكاسات سلبية مستقبلا ما لم تتكفل السلطات العليا في البلاد بمعالجة أسبابهما وهي تعود أساسا إلى البطالة الكبيرة ونقص فرص العمل في الكثير من القطاعات مما يدفع البعض إلى اعتماد أساليب غير قانونية للحصول على فرصة عمل، هذا بالإضافة إلى انتشار العنوسة والعزوبية في أوساط الشباب.

وحول النقطة الجوهرية التي طلب الرئيس إجابة مباشرة عنها (مدى قبول المجتمع الجزائري بشخصه)، لم تخف هذه التقارير الرضا الذي يحظى به الرئيس بوتفليقة في الأوساط الشعبية غير أن الاحتقان القائم يعود أساسا

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

إلى فشل الشخصيات التي اعتمد عليها الرئيس بوتفليقة في تجسيد مخططاته وتصوراته التنموية[٦٥].

ثم تقرر رفع حالة الطوارئ المفروضة في الجزائر منذ ١٩ عاما، وذلك في ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١١ وهي خطوة يرى مراقبون أنها جاءت لتفادي تصعيد احتجاجي مماثل للثورات التي تهز العالم العربي. فقد وافق اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس بوتفليقة على مشروع قرار يلغي المرسوم التشريعي الصادر في ٦ شباط/ فبراير عام ١٩٩٣ الذي يقضي بتمديد حالة الطوارئ[٦٦] .

وصدرت في ٢٣ شباط/ فبراير وعود وضمانات لعمال البلديات بتحسين الأجور وإدماج المفصولين مقابل وقف إضرابهم، وحوافز مغرية الأرباب العمل لتوظيف أكبر قدر من العاطلين عن العمل بمنحهم قروض طويلة المدى بقيمة(١٠٠مليار دينار أي نحو ١٣,٧ مليار دولار) إضافة إلى إنشاء آلاف المستثمرات الفلاحية لخلق مناصب شغل وتخصيص(٢٠٠ مليار دينار) لبناء أسواق لتجار الأرصفة، وقروض موجهة مباشرة للشبان لتجسيد مشاريعه السكنية دون فوائد بنكية، لأول مرة في الجزائر[٦٧].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وتناقلت صحف الجزائر أنباء عن اجتماع سري مصغر عقده الرئيس بوتفليقة في ١٠ آذار/ مارس مع رئيس المجلس الدستوري ورئيس مجلس الأمة ووزيره الأول أحمد أويحيى والأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم عبد العزيز بلخادم، طلب فيه إجابة مباشرة على أمرين هما: تعديل الدستور وحل البرلمان وإنشاء مجلس تأسيسي توكل إليه صياغة الدستور الجديد وتباينت درجة قبول هؤلاء بين رافض كليا أو جزئيا. فقد تحفظ أويحيى وبلخادم على مقترح حل البرلمان، علما أن لحزبيهما أكبر عدد من النواب في مجلس النواب، وسيكونان الخاسر الوحيد أمام معارضة ستكتسح الساحة في هذا الظرف الحساس. وتعتقد بعض الأوساط أن بوتفليقة سيدفع نحو هذه القرارات لتهدئة شارع محتقن ومعارضة ضاغطة[٦٨].

وأعلن وزير المالية الجزائري كريم جودي في ٢٤ آذار/ مارس أن حكومة بلاده تعتزم اللجوء إلى موازنة إضافية أو ما تسميه قانون المالية التكميلي، لتغطية نفقات خطتها الخاصة بالاستجابة لعدد من المطالب الشعبية. وقال إن هذا التصحيح بالموازنة قد أضحى ضروريا بسبب الحاجة لإدراج الآثار المالية بميزانية الدولة، والتي نجمت عن إجراءات جديدة اتخذها مؤخرا مجلس الوزراء لتنشيط التشغيل والاستثمار إثر احتجاجات شعبية ضد غلاء المعيشة والبطالة وأزمة السكن[٦٩].

وفي ١٤ نيسان/ ابريل وجه الرئيس بوتفليقة خطابا إلى الشعب قال فيها إنه سيطلب من البرلمان القيام بإصلاحات سياسية تضمن مراجعة قانون الانتخابات بما يعزز الممارسة الديمقراطية. وأضاف الرئيس بوتفليقة أنه سيعمل على تعديل دستور البلاد "من أجل تعزيز الديمقراطية النيابية". وستشارك في صياغة ذلك التعديل لجنة دستورية تشارك فيها التيارات السياسية الفاعلة. وستشمل التغييرات كذلك مراجعة قانوني الانتخابات والأحزاب، وتطوير الحقوق السياسية للمرأة، وحقوق الإنسان، وحرية الإعلام "بما يعزز المسار الديمقراطي". كما سيتم إشراك "كافة الأحزاب الممثلة منها

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وغير الممثلة في البرلمان"واستشارتها من أجل صياغة النظام الانتخابي الجديد[٧٠].

وفي مجال حرية الصحافة والإعلام صادق مجلس الوزراء في اجتماعه الذي انعقد في ١١- ١٢ أيلول/ سبتمبر برئاسة الرئيس بوتفليقة على مشروع قانون جديد للإعلام يفتح القطاع السمعي البصري للمنافسة، كما ينص القانون على إنشاء هيئة لضبط عمل المحطات الإذاعية والقنوات التلفزيونية.

ومن جهة أخرى، صادق مجلس الوزراء الجزائري خلال اجتماعه على مشروع قانون جديد للأحزاب السياسية، يتضمن عدة أحكام تضبط إنشاء الأحزاب وعلاقة هذه الأخيرة بالسلطات العمومية واحترام المبادئ المنصوص عليها في الدستور ومراعاتها وكذا الشفافية في تسيير مالية الأحزاب السياسية. وجاء في بيان مجلس الوزراء أن القانون الجديد "يتضمن أحكاما تقي من تكرار المأساة الوطنية"، في إشارة إلى ما يعرف في الجزائر بعشرية الدم. ويهدف القانون وفق البيان إلى: "اتقاء تجدد المأساة الوطنية ومنع أي تراجع عن الحريات الأساسية وعن الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة وصون الوحدة الوطنية والسلامة الترابية والاستقلال الوطني وكذا مكونات الهوية الوطنية"[٧١].

وترى أوساط سياسية جزائرية أن استئناف البرلمان الجزائري أعماله في ١٣ أيلول/ سبتمبر، في دورة الخريف محطة مفصلية في تنفيذ إصلاحات وعد بها الرئيس بوتفليقة قبل ستة أشهر، وتتويج لمشاورات سياسية استمرت شهرا وطعن فيها بعض أهم أحزاب المعارضة. وناقش البرلمان مشاريع قوانين أهمها المتعلق بالانتخابات والأحزاب وترقية التمثيل النسوي، فيما أرجأ الرئيس مشروع قانون مراجعة الدستور إلى ما بعد انتخابات ٢٠١٢[٧٢].

ثم ترأس الرئيس بوتفليقة اجتماعا مصغرا خصص لقطاع المالية في ٣ آب/ أغسطس وفي إطار جلسات الاستماع السنوية التي عقدها للإطلاع

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

على مختلف النشاطات الوزارية على ترؤس اجتماع تقييمي مصغر خصص لدراسة الوضع الاقتصادي وخاصة قطاع المالية، وبهذه المناسبة استعرض وزير المالية الوضع الاقتصادي والمالي للبلاد، فضلا عن الأعمال المنجزة أو التي توجد قيد التنفيذ في إطار إصلاح القطاع البنكي والإدارات التابعة لقطاع المالية والأعمال المختلفة التي تندرج في إطار تجسيد قرارات مجلس الوزراء الذي انعقد في ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١١ المشجعة للاستثمار وتطوير الفلاحة والرفع من عروض السكنات وتوفير مناصب الشغل[٧٣].

بعدها ترأس الرئيس بوتفليقة في ٨ آب/ أغسطس ٢٠١١، اجتماعا تقييميا مصغرا خصص لقطاع الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار وبهذه المناسبة، قدم وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار عرضا حول وضعية القطاع وآفاقه على المدى القصير والمتوسط. وتبرز نتائج القطاع الصناعي العمومي خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١١ انتعاشا في النشاط، بتسجيل ارتفاع في القيمة المضافة بنسبة (٤,٦%) ورقم أعمال في ارتفاع بنسبة (١,٥%). ويعود ذلك لاسيما إلى الفروع: الميكانيك والصناعة الغذائية والكيمياء والصيدلة وعلى صعيد التنمية الصناعية،و أكد الرئيس بوتفليقة أن: "بعث الصناعة وترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتطوير الاستثمار توجد في صميم الهدف الاستراتيجي المتمثل في تنويع اقتصادنا"[٧٤].

عقدت ثلاثية في دورتها الرابعة عشر يومي (٢٩- ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١) بجنان الميثاق وبحضور ممثلي الحكومة وممثلي الاتحاد العام للعمال الجزائريين وممثلي منظمات أرباب العمل وصدر عن الاجتماع بيان مشترك أكد فيه على تطبيق توجيهات الرئيس بوتفليقة بالتعجيل بعقد اجتماع الثلاثية ضمن استمرارية القمة الثلاثية المنعقدة في ٢٨ أيار/ مايو ٢٠١١ وذلك بخصوص من اجل معالجة المسائل الاجتماعية. كما نوه الوزير الأول

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

بنتائج أفواج العمل التي أنشئت اثر القمة الثلاثية التي عقدت في ٢٨ أيار/ مايو ٢٠١١ التي أفضت إلى توصيات وجيهة بشأن تحسين ظرف معيشة العمال[٧٥].

وبالنظر إلى المرحلة المصيرية المتميزة بالإصلاحات التي دخلتها الجزائر فأن ألأحزاب موجودة ألان بين مفترق الطرق، وعليها التجاوب والتفتح والاقتراب من المواطن والاستجابة لانشغالاته، وليس اعتباره مجرد وعاء انتخابي يستخدم لجمع الأصوات لتحقيق المكاسب في الاستحقاقات.

لقد شهدت الساحة السياسية في الآونة الأخيرة جدلا حادا حول طبيعة الإصلاحات السياسية والسقف الذي ستصله خاصة في ظل مخاوف ألأحزاب من مغبة تلاعب الإدارة وخروجها عن مسار إجراء إصلاحات شاملة وعميقة. بالنسبة لحزب جبهة التحرير الوطني فقد أعلن هذا ألأخير عن تنصيب أربع لجان تتولى صياغة تصورات الحزب حول مراجعة الدستور وقوانين الانتخابات والأحزاب والجمعيات والإعلام التي شملتها الإصلاحات والجمعيات السياسة[٧٦].

وقد أبرز رئيس الحركة حمس أبو جرة سلطاني في آخر تصريح له بمناسبة اختتام أشغال أكاديمية جيل الترجيح والتدريب القيادي التابعة للحزب، أن هناك إرادة سياسية في إنجاح الإصلاحات معربا عن تخوفه من أن تعرقل إلا دار ة هذا المسعى المصيري في حياة ألأمة بترددها وعجزها عن مواكبة التطورات التي يشهدها المجتمع، كما ركز على دور القضاء في الحياة السياسية لاسيما بعد أن أوكلت له مهمة مراقبة وسير العملية الانتخابية طبقا لمشروع القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات المصادق عليه اجتماع خلال مجلس الوزراء المنعقد يوم ٢٨ أب/ أغسطس ٢٠١١ والمدرج ضمن الدورة الخريفية للبرلمان[٧٧].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وبالنسبة لحزب التجمع الوطني الديمقراطي فأنه يرى الإصلاحات ليست بالأمر البسيط، بل تحتاج إلى اجتماعات ونقاشات بقصد الخروج بصيغة توافقية[٧٨].

وإذا كان هذا شان أحزاب التحالف فان التخوف يبدو اكبر بالنسبة لحزب العمال المحسوب على المعارضة والذي يرى أن هذه الإصلاحات مصيرية، حيث أكد على الرغم من أن مجلس الوزراء أعلن عن إجراءات هامة في صلب مشاريع القوانين، إلا أنه ابدي مخاوفه فيما يخص مشروع القانون المتعلق بنظام الانتخابات، الذي ير ى انه اغفل محرروه إدراج حكم هام والمتعلق بتولي قاض رئاسة اللجنة الانتخابية البلدية واستبداله في النص المعروض على المجلس برئيس يعينه الوالي.

كما أعرب الحزب عن عدم موافقته على إدارة محرري هذه النصوص القانونية التي تخول الإدارة مهمة تنظيم العملية الانتخابية ومنح السلطة المطلقة للولاة لتعيين رؤساء مراكز الاقتراع، حسب المادة (٣١) وأعضاء مكتب الاقتراع في المادة (٤٠)، وكذا أعضاء اللجنة الانتخابية للبلدية المادة (١٥٢)، واعتبر أن ذلك يجعل الفارق كبيرا بين توجيهات رئيس الجمهورية والأحكام التي تضمنتها مشاريع القوانين المطروحة على البرلمان[٧٩].

٣- مستقبل الجزائر في ظل حركات التغيير العربية

خلص تقرير أمريكي إلى أن الجزائر لن تشهد احتجاجات في الفترة الحالية، وان أي احتجاجات محتملة لن تقع إلا خلال الخمس السنوات القادمة، أي في الزمن المتوسط وبحسب تقارير الأمريكية.

ووضع التقرير المعد من طرف المخابرات الأمريكية، والذي نشر في موقع "ساحل – انتليجونس"، أن الجزائر وليبيا وسوريا في المجموعة الثانية،

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

التي قد تشهد انتفاضة في "الزمن المتوسط"، والذي قدر بخمس سنوات، في حين كانت المجموعة الأولى تضم كلا من تونس ومصر واليمن، والتي عرفت تحركا شعبيا عنيفا وحاسما، أما دول الخليج ذات الأنظمة الملكية، ومنها الأردن، فقد جاءت في المجموعة الثالثة، والتي ستشهد استقرارا ولن يمس نظام الحكم فيها وأية مطالبة بالتغيير من قبل شعوب هذه الدول، بل المطالبة بتغييرات طفيفة فقط، ويرجع ذلك لعاملين أساسيين يتمثلان في نظام الحكم الملكي والطفرة المالية الكبرى نتيجة مداخيل البترول[٨٠].

توجد في الجزائر عدة عوامل التي تثير غضب الشارع ومن الممكن أن تؤدي إلى حدوث ثورة في أية لحظة، وهذه العوامل هي:-

أولا: العوامل السياسية

١- أزمة المشاركة السياسية

أزمة المشاركة السياسية التي تمثلت في عجز المؤسسات السياسية عن استيعاب كل القوى الموجودة في المجتمع الجزائري، والرغبة في المشاركة في العملية السياسية، كما تمثلت في عدم رغبة النخبة الحاكمة في إشراك هذه القوى. وهناك ثلاث مجموعات تتفاعل فيما بينها تؤدي إلى حدوث أزمة المشاركة السياسية والتي يمكن حصرها فيما يلي:-

أولا: أسباب تتعلق بنخب الحاكمة ومنها احتكار منها هذه النخب للسلطة السياسية ورفض مطالب المشاركة السياسية.

ثانيا: أسباب تتعلق بالمؤسسات والتي تمثل حلقة الاتصال بين الحاكم والمحكومين، وهي قنوات المشاركة السياسية.

ثالثا: أسباب اقتصادية واجتماعية[٨١].

٢- تذبذب السلطة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

تشهد الجزائر أزمة فعلية بسبب تذبذب السلطة بين أطراف ومؤسسات وأوساط مختلفة تتصرف كل منها بصفة عشوائية دون تنسيق مع الأطراف الأخرى. ويعد المحللون السياسيون والخبراء العسكريون في الجزائر عادة أن نواة السلطة توجد في قيادة المخابرات، بالتنسيق مع قيادة الجيش ثم مصالح الأمن، وذلك منذ بداية التسعينات على الأقل.

فبوصول الرئيس بوتفليقة إلى السلطة، لجأ إلى تحويل مركز السلطة إلى رئاسة الجمهورية، وقام بتعيين مقربين منه في مختلف المناصب، في حين انه من الأفضل له اقتسام السلطة مع تلك الأطراف بدل مواجهتها.

ومنذ بدء صراعه مع المرض وتراجع صحته في منتصف فترة ولايته الثانية وعن عمر يناهز الثالث والسبعين، استعادت المنظومة العسكرية بعض الصلاحيات، رغم أن أطرافا في محيط رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة تحاول أن تستغل الوضع لتفرض قرارات وخيارات في صالحها، ولا يستطيع أي طرف اليوم أن يتخذ قراراً أحادياً لأن تركيبة السلطة أصبحت معقدة، ويجب أن يحصل أي قرار على إجماع من كل هذه الأطراف، وهو أمر صعب جداً. ومن الأرجح أن يبقى الوضع على حاله إلى أن يتغير ميزان القوى، ومن الممكن أن يتم ذلك حتى يتضح أن الرئيس بوتفليقة عاجز تماماً على ممارسة صلاحياته، لكن هذا الوضع يجعل البلاد في مأزق خطير جدا حيث لا أحد يتخذ القرارات ويبادر، مما يصيب البلاد بجمود، في وقت تراكمت فيه الأزمات[٨٢].

٣- ظاهرة العنف السياسي في الجزائر

إن العنف السياسي في الجزائر ليس وليد عقد التسعينات وإنما هو محصلة لتراكمات تاريخية تعود بداياتها الأولى إلى الحركة الوطنية مرورا بثورة التحرير وكذا فترات تاريخية تلت الاستقلال.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

لقد تباينت أسباب ظاهرة العنف السياسي في الجزائر لان لديها أبعاد متعددة، إذ هناك من يرى إن انفجار أعمال العنف والشغب يرجع إلى اختلالات وتناقضات داخلية موجودة في المجتمع الجزائري، وهناك من يرى إن العوامل الداخلية بالإضافة إلى العوامل الخارجية قد زادت من تعقيد هذه الظاهرة في الجزائر، لذلك لابد من تمييز العوامل المباشرة لظهور العنف السياسي كأزمة الشرعية والمشاركة السياسية وانغلاق النظام السياسي الجزائري، وأزمة العدالة التوزيعية وأزمة الهوية، وأحداث أكتوبر ١٩٨٨، بالإضافة إلى إيقاف المسار الانتخابي عام ١٩٩٢[٨٣].

٤- ضعف القوى السياسية والحزبية في الجزائر

ربما تظهر الأزمة السياسية في الجزائر بصفة واضحة من خلال الانعدام التام للتنظيمات السياسية التي من المفروض أن تتولى تنظيم المجتمع. وقد انهارت بالفعل صورة الأحزاب إلى أن أصبحت ترمز إلى الانتهازية والفساد والسعي نحو المناصب والثروة مهما كان الثمن.

وتأكد هذا التراجع من خلال مظاهر متعددة، منها ضعف النشاط السياسي وعدم مبالاة المواطنين بالأحزاب و بالنشاط السياسي بصفة عامة، وتحول النشاط الحزبي في الانتخابات إلى عمل إداري يسمح لصاحبه بالوصول إلى منصب رسمي والحصول على امتيازات. ففي الانتخابات التشريعية مثلا، تستعمل الجزائر نظاما انتخابيا يضمن للمرشح الأول في قائمة الأحزاب الكبرى منصبا في البرلمان، فأصبح تحضير القوائم أهم من الانتخابات. وقد دفع بعض المرشحين ما يعادل (٥٠ مليون دينار) (أكثر من نصف مليون دولار) لتزعم قائمة حزبه، مما يضمن له مقعدا في البرلمان ويضمن له الوصول إلى الوزراء والمسؤولين الكبار للحفاظ على مصالحه الخاصة.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

إضافة إلى ما سبق فإن المعارضة الجزائرية لم تستطع أن تخلق قوة سياسية قادرة على فرض بديل حقيقي للنظام.

وفي الوقت نفسه استخدمت السلطة انتشار العنف و"الإرهاب" كذريعة لغلق كل المنابر والضغط على التيارات الديمقراطية التي لم ترفض العنف، فلم تجد هذه التيارات منفذا للعمل، فتمكنت السلطة من استعادة حزب جبهة التحرير الوطني إلى الطاعة، ولم تبق أية قوة قادرة على الاستيلاء على السلطة بأية طريقة كانت[٨٤].

ثانيا: العوامل الاقتصادية والاجتماعية

١- التضخم وارتفاع الأسعار

بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية في الجزائر مترافقة بالاحتجاجات الشعبية التي جرت في الجزائر، بالإضافة إلى العوامل الخارجية مما أدت إلى ارتفاع في مستوى الأسعار بصورة عامة والمواد الغذائية بشكل خاصة فلقد سجلت زيادات في الأسعار لاسيما بالنسبة للفواكه بنسبة (+٤٧,٣ %) والخضر بنسبة (+١٢,٣ %). وبدرجة اقل ارتفعت أسعار المواد الغذائية الصناعية بـ(١,٤%) ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار بعض المنتجات لاسيما السكر والمواد السكرية بنسبة (+٤,١%) والبن بنسبة (+٣,٤ %)، والمشروبات غير الكحولية بنسبة (+٤,٣%). وبالمقابل أوضح الديوان لوطني للإحصائيات إن أسعار المواد المصنعة عرفت ارتفاعا طفيفا بـ (١ %) والخدمات بـ (٠,٣ %). ومن جانب أخر ارتفعت نسبة التضخم في عام ٢٠١٠ حيث بلغت (٣,٩ %)[٨٥].

٢- البطالة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ومن أهم نتائج فشل المشروع الاقتصادي، لا بد من الإشارة إلى أن مستوى البطالة في الجزائر ظل مستواها مرتفعاً، رغم الأموال التي تدفقت من أجل إنشاء مناصب وظيفية وخدمية.

وتذكر الأرقام الرسمية أن البطالة تراجعت إلى (١١%)، وهو مستوى قال عنه أحد الوزراء أنه أحسن من الوضع في إسبانيا. لكن الحقيقة تختلف، ويعتبر الخبراء أن مستوى البطالة أقرب إلى (٢٠%)، خاصة عند الشباب حيث تتجاوز (٣٠%).

وبعد المظاهرات العنيفة التي شهدتا الدول العربية في مطلع عام ٢٠١١، قررت الحكومة الجزائرية فتح مجال العمل لآلاف الشباب في محاولات متعددة لمحاربة البطالة، لكن المجهود يبقى غير كافٍ بسبب تدفق مستوى الخريجين من الشباب على المستوى الأكاديمي والمهني بأعداد تفوق قدرة استيعاب الاقتصاد الجزائري[٨٦].

٣- الفساد

صنف تقرير منظمة الشفافية الدولية الجزائر في المركز (١٠٥) ضمن قائمة لـ(١٨٠) دولة، تم ترتيبها على أساس الدول الأكثر فسادا في العالم من الناحية الاقتصادية. وتتقاسم الجزائر مؤخرا الترتيب مع عدة دول عربية أخرى، ومنها سوريا ولبنان والمغرب ومصر وهي تتفاوت من حيث الترتيب. فيما اعتبرت فشل الجزائر في صناعة اقتصاد قومي"محمي" من الاضطرابات الدولية، قد تجلى في فشل مخططات التنمية رغم تخصيص أغلفة مالية بآلاف المليارات من الدولار واليورو، ولم تصنع التغيير المرتقب والطفرة النوعية اقتصاديا، بقدر ما صنعت فسادا اخلط كل الأوراق السياسية، مما دفع الحكومة إلى احتوائه بإعلان رفع الأجور وتسقيف أسعار المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع[٨٧].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وأشار القاضي(ترانسبارنسي انترناسيونال) إلى تقرير المنظمة الدولية غير الحكومية حول مؤشر الفساد وضع الجزائر في المرتبة (٩٢٩) عام ٢٠٠٨ والمرتبة (١١١) عام ٢٠٠٩ والمرتبة (١٠٥) عام ٢٠١٠ من مجموع (١٧٨ دولة) منتقدا تقارير هذه المنظمة باعتبارها:(ترتكز على قياس طلب الرشوة وتهمل عرضها وكذا الجوانب المتعلقة بالتهريب الضريبي والحركة غير القانونية لرؤوس الأموال)[٨٨].

وفي دراسة للبنك الدولي صنفت الجزائر في مؤخرة الترتيب في تطبيق الحكم الراشد ففي مؤشر الرشوة صنفت في أواخر الترتيب منذ عام ١٩٩٠ ولم يتحسن ترتيبها، واحتلت الجزائر المراتب الأخيرة في الاستقرار ومراقبة الفساد وإبرام الصفقات والفعالية الحكومية وسيادة القانون[٨٩].

ومن جانب آخر فان الجزائريون الذين أيدوا سياسة المصالحة الوطنية وزكوها بالأغلبية قد برهنوا على وعي ونضج كبير غداة خروجهم من محنة لم يسبق لها مثيل، حتى في ربيع الثورات العربية الحالية، وبرهنوا اليوم أيضا على رفضهم استنساخ إحدى هذه الثورات العربية، فلأنهم استخلصوا دروس ماض كان في قمة القساوة عليهم وعلى اقتصاد البلاد. مفضلين الاستمرار في نهج الإصلاحات المتعددة الجوانب التي أطلقها الرئيس بوتفليقة قبل عدة أشهر، ومتمنين أن يروا وبوضوح ملامح وأولى هذه الإصلاحات، كل حسب موقعه وفي جميع المجالات[٩٠].

الخاتمة

عاشت الدول العربية بشكل عام منذ أواخر عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١ موجات من الاحتجاجات العارمة التي أدت إلى قيام ثورات عديدة أدت منها إلى تغيير أنظمة الحكم فيها ومنها مازال يحاول تغيير أنظمة الحكم فيها.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وكانت الجزائر أول بلد عربي يواجه موجة غضب شعبي كبرى في أكتوبر ١٩٨٨. وأدت تلك المظاهرات إلى محاولة أولى لانفتاح النظام وبناء نظام ديمقراطي، لكن التجربة فشلت بسبب التقاء جزء من السلطة مع التيار الإسلامي على هدف مشترك، واستطاع الطرفان أن يفرضوا على البلاد مواجهة أدت إلى وضع حد للتجربة الديمقراطية.

واستطاعت قوات الأمن والجيش والتنظيمات المسلحة الشعبية من مواجهة المجموعات الإسلامية بمختلف مكوناتها، فاحتوت موجة العنف في مرحلة أولى، ثم قامت السلطة بمبادرات وضعت المجموعات الإسلامية في مأزق، وفرضت عليها في نهاية الأمر حلا لا يهدد السلطة القائمة، بل يكرس سيطرتها على البلاد.

وعندما اندلعت حركة الاحتجاجات في العالم العربي ومنها الجزائر لكن حركات الاحتجاجات التي جرت في الجزائر لم تؤدي إلى تغيير نظام الحكم فيها وذلك لعدة أسباب منها:

إن أحداث أكتوبر عام ١٩٨٨ جعلت الجزائر تخوض تجربة فريدة في مواجهة المعارضة، مسلحة أم غير مسلحة، وأعطت للسلطة الجزائرية قوة خاصة في مواجهة أي وضع طارئ، كما أعطتها التجربة القدرة على معرفة هل أن الوضع ملائم لتقديم بعض التنازلات الشكلية أم أنه يسمح باتخاذ موقف صلب. وبلغت قوات الأمنية درجة من المهنية التي تسمح لها مواجهة أوضاع صعبة دون خطر.

ومن جانب آخر فأنه رغم تشتت أوساط السلطة وتذبذب مصادر القرار في الجزائر، فإن كل الدوائر التي تشكل السلطة الفعلية تبقى متضامنة أمام أي تهديد من خارج السلطة، وتتنافس هذه الدوائر فيما بينها لكنها تتحد من جديد لما تحس بالخطر. وتعرف تلك المجموعات أن التعايش بينها صعب ومعقد لكنه يجب عليها أن تلتف وتتضامن.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وإلى جانب انضباط هذه المجموعات، فإن انضباط المؤسسة العسكرية والأمنية يشكل العامل الأساسي الذي يضمن بقاء السلطة لحد الآن. ورغم حدة الأزمة ورغم الصراعات الكبرى التي عاشتها البلاد، فلم يظهر أي انشقاق لا في الجيش ولا في مؤسسات الأمن. وهذا لا يعني أنه لا توجد خلافات في صفوف الجيش، لكن تجربة التسعينات، التي كانت الأصعب في تاريخ الجزائر المستقلة، أكدت أن الضباط الذين لا يوافقون على الخيارات السياسية يكتفون بالقيام بواجبهم دون أي عصيان، مما يؤكد نمو الاحترافية عندهم. وقد جرت العادة أن الضباط المنشقين لا يعبرون عن مواقفهم الشخصية إلا عند مغادرة الجيش لأنهم يعلمون هم كذلك أن جيشا منضبطا وموحدا أفضل من أية مغامرة. ويمكن أن نستعمل نفس الملاحظات بالنسبة لباقي قوات الأمن.

من جهة أخرى عجزت المعارضة الجزائرية في تحقيق وحدة ولو مرحلية لأسباب موضوعية تتجاوز طموحات الشخصيات البارزة. وتشتيت المعارضة يعد عاملا أساسيا في ركود المجتمع الجزائري وفشل عمليات الاحتجاج التي عرفتها البلاد لحد الآن.

ويعود فشل المعارضة في الوحدة إلى ثلاثة عوامل أساسية، يتمثل الأول في عمل السلطة من أجل تقسيم المعارضة، ويتمثل الثاني في الخلافات السياسية والإيديولوجية بين تيارات المعارضة من ديمقراطيين وإسلاميين ووطنيين، وهي التيارات الكبرى التي تتعايش مع تيارات أخرى. أما العامل الثالث فإنه يتمثل في استعمال النظام "الرشوة" السياسية، حيث أن أحزابا يقال أنها معارضة تعمل في حقيقة الأمر لصالح السلطة، فتسعى بصفة دائمة إلى تلغيم كل المحاولات التي تتم من أجل التقارب بين تيارات المعارضة.

أما بخصوص موقف الجزائر من حركات التغيير العربية فأنها أتسمت بالاعتدال والوسطية ودبلوماسية بشكل عام وتجنبت قدر المستطاع الضجيج

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

والشعارات السياسية مع التزامها بعدد من الثوابت الدولية التي ارتكزت عليها السياسة الخارجية، مما أكسبها مكانة دولية مميزة.

وتميز الجزائر باستقلالية عريضة في اتخاذ القرار الوطني، حيث أن الضغوط الأمريكية والفرنسية تبقى دون جدوى إذا رفضت السلطة أن تستجيب لها.وا ضافة إلى ميراث الماضي، فإن هذه الاستقلالية النسبية في القرار تضاعفت مع تحسن الوضع الاقتصادي للبلاد وتدفق الأموال التي دخلت خزينة البلاد مع ارتفاع أسعار النفط. وقد استطاعت الجزائر أن تسدد كل ديونها الخارجية وتمكنت من الحفاظ على مخزون من العملة الصعبة تجاوز ١٥٠ مليار دولار عام ٢٠١٠، مما يغطي أربع سنوات من الاستيراد.

Algeria and the Arab movements for change ٢٠١١

Dr. Kifah Abbas Ramadan Al- Hamdani
Instructor / Department of Historical Studies and Cultural Regional Studies Center / University of Mosul

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

Abstract

The events of October / October ١٩٨٨, made Algeria locked in a unique experience in the face of opposition, armed or unarmed, and gave the authority of the Algerian special force in the face of any emergency situation, and given the experience the ability to know whether the situation is appropriate to make some concessions, or is it allowed to take stance.

And live the Algerian government is currently at a crossroads, especially in light of the great transformations that take place in the Arab world. Either verify that the demands of the Algerian people and succeed in the implementation of Five-Year Plan (٢٠١٠-٢٠١٤) and thus ensuring the survival. Or fail to meet the demands of the people and then to leave it in a peaceful way or the other way.

الهوامش

(١) شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت): سياسة الجزائر، على الموقع الالكتروني، http://ar.wikipedia.org/wiki/؛ شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، قراءة في السياسة الخارجية الجزائرية، على الموقع الالكتروني،

http://www.ennaharonline.com

(٢) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): سياسة الجزائر.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(٣) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): قراءة في السياسة الخارجية الجزائرية، على الموقع الالكتروني، http://www.ennaharonline.com؛ شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، سياسة الجزائر.

(٤) الموسوعة الحرة: الثورات العربية، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://ar.wikipedia.org/wiki

(٥) الرئيس زين العابدين بن علي: ولد في ٣ أيلول/ سبتمبر عام ١٩٣٦، وهو رئيس تونس منذ ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٧ إلى ١٤ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١ ، وهو الرئيس الثاني لتونس منذ استقلالها عن فرنسا عام ١٩٥٦ بعد الرئيس الحبيب بورقيبة، عين رئيسا للوزراء في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٨٧ ثم تولى الرئاسة بعدها بشهر في انقلاب غير دموي حيث أعلن أن الرئيس بورقيبة عاجز عن تولي الرئاسة و قد أعيد انتخابه وبأغلبية ساحقة في كل الانتخابات الرئاسية التي جرت، وآخرها كان في ٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩. الموسوعة الحرة: زين العابدين بن علي، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://ar.wikipedia.org/wiki/

(٦) الموسوعة الحرة: الثورات العربية.

(٧) محمد الغنوشي: ولد في ١٨ آب/ أغسطس عام ١٩٤١ حصل على شهادة العلوم السياسية والاقتصادية من جامعة تونس، شغل عدة مناصب في كتابة الدولة للتخطيط والاقتصاد الوطني قبل أن يعين عام ١٩٧٥ مديرا للإدارة العامة للتخطيط. كلف في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٨٧ لفترة وجيزة بوزارة التخطيط في حكومة الرئيس زين العابدين بن علي. أعيد تكليفه بحقيبة التخطيط في ٢٦ تموز/ يوليو عام ١٩٨٨ بعد حركة ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧. عين في ١١ نيسان/ ابريل عام ١٩٨٩ وزيرا للتخطيط والمالية، ثم في ٣ آذار/ مارس عام ١٩٩٠ للاقتصاد والمالية. في ٢٠ شباط/ فبراير عام ١٩٩١ عين وزيرا للمالية و في عام ١٩٩٢ كلف بوزارة التعاون الدولي والاستثمار الخارجي. عين كوزير أول خلفا لحامد القروي بعد الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٩؛ الموسوعة الحرة: محمد الغنوشي، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://ar.wikipedia.org/wiki/

(٨) محمد فؤاد المبزع: ولد ١٣ حزيران/ يونيو عام ١٩٣٣، هو سياسي تونسي يشغل منصب رئيس الجمهورية التونسية بشكل مؤقت في ١٥ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١ بعد إعلان المجلس الدستوري التونسي شغور منصب رئيس الجمهورية بشكل نهائي حسب الفصل (٥٧) من الدستور التونسي إثر مغادرة الرئيس السابق بن علي البلاد خلسة إلى السعودية نتيجة الثورة الشعبية التونسية. شغل منصب رئيس مجلس النواب منذ ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٩٧.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الموسوعة الحرة: محمد فؤاد المبزع، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني،

http://ar.wikipedia.org/wiki/

(٩) الموسوعة الحرة، الثورات العربية؛ الموسوعة الحرة، محمد الغنوشي.

(١٠) الموسوعة الحرة، محمد الغنوشي.

(١١) جريدة القبس: بوتفليقة يخرج عن صمته ويعترف بالرئيس التونسي المؤقت، العدد **(١٣٥٢١)**، السنة **(٣٩)**، الأربعاء، **١٩** كانون الثاني/يناير، عام **٢٠١١**، ص **٤٩**.

(١٢) شريفة. ع: مدلسي يؤكد إن الجزائر لا تقحم انفها في الشأن التونسي والمصري، جريدة الفجر، العدد **(٣١٤٣)**، السنة الحادية عشر، الخميس، **٣** شباط/ فبراير، **٢٠١١**، ص **٣**.

(١٣) ق. و: الوزير الأول التونسي يشيد بمساندة الجزائر لتونس، جريدة الفجر الجزائرية، العدد **(٣١٨٦)**، السنة الحادية عشرة، الاثنين، **٢٨** آذار/ مارس، ٢٠١١، ص **٢**.

(١٤) عاطف قدادرة : الجزائر: بوتفليقة يناقش مع الغنوشي (عملية الانتقال الديمقراطي)، شبكة المعلومات الدولية الانترنيت)، على الموقع الالكتروني،

http://international.daralhayat.com.

(١٥) الموسوعة الحرة، الثورات العربية.

(١٦) الموسوعة الحرة: ثورة **٢٥** يناير، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://ar.wikipedia.org/wik

(١٧) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): العلاقات المصرية الجزائرية على الموقع الالكتروني http://www.us.sis.gov.eg

(١٨) شريفة. ع، المصدر السابق، ص **٣**.

(١٩) محمد كامل عمرو: الجزائر: العلاقات السياسية مع مصر تتميز بالتنسيق والتشاور المستمر، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني،http://gate.ahram.org.eg؛ شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت): وزير خارجية مصر في أول زيارة للجزائر بعد ثورة **٢٥** يناير، على الموقع الالكتروني، http://٢٥online.tv/index

(٢٠) المصدر نفسه .

(٢١) الموسوعة الحرة: ثورة **١٧** فبراير، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني،

http://ar.wikipedia.org/wiki/

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(٢٢) الموسوعة الحرة: الثورات العربية.

(٢٣) المعرفة: العلاقات الجزائرية الليبية، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني،

http://www.marefa.org/inde

(٢٤) شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت): صمت جزائري رسمي بشأن ليبيا، على الموقع الالكتروني،

http://www.aljazeera.ne

(٢٥) المعرفة، المصدر السابق.

(٢٦) جريدة الشعب الجزائرية: عودة الأمن والاستقرار إلى ليبيا تمكن من توطيد العلاقات مع الجزائر، العدد (١٥٥٨٦)، الاثنين، ٥ أيلول/ سبتمبر، ٢٠١١، ص ٣؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): والسيد أويحيى: استقبال الجزائر لأفراد من عائلة القذافي حالة إنسانية، على الموقع الالكتروني، http://www.mae-dz/ma-ar/

(٢٧) جريدة الشعب الجزائرية: عائلة القذافي لم تغادر الجزائر، العدد (١٥٦٠٨)، السبت الموافق ١ تشرين الأول/ أكتوبر، عام ٢٠١١، ص ٣؛ م.م: الجزائر تنفي مغادرة عائشة القذافي أراضيها، مجلة الجزائر نيوز، العدد (٢٣٤٨)، الأربعاء، ٢٨ أيلول/سبتمبر، عام ٢٠١١، ص ٥.

(٢٨) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): ثورات الربيع العربي.. هل تؤدي إلى "عزلة" الجزائر؟، على الموقع الالكتروني، http://www.libya-alonm.com/new/

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) جريدة الشعب الجزائرية: مدلسي يؤكد أن موقف الجزائر من الأزمة الليبية لا يعتريه أي غموض، العدد (١٥٥٨٤)، السبت، ٣ أيلول/ سبتمبر، ٢٠١١ ، ص ٣.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣.

(٣٣) المعرفة، المصدر السابق.

(٣٤) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، ثورات الربيع العربي.. هل تؤدي إلى "عزلة" الجزائر.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) عبد النور بن عنتر: العلاقات الجزائرية–الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.aljazeera.net

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(٣٧) آمال الهلالي: تحذير من عزلة الدولة بعد الثورات ودعوة إلى تحرك شعبي، صحف جزائرية تنتقد بشدة دبلوماسية حكومتها في التعاطي مع الملف الليبي، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني،
http://www.alarabiya.net/

(٣٨) جريدة الجزائر نيوز: الجزائر تعترف بالسلطة الجديدة في ليبيا، العدد (٣٣٤٤)، السبت، ٢٤ أيلول/ سبتمبر، ٢٠١١، ص ٥.

(٣٩) مالك رداد:عبد الجليل ينتقد موقف الشعب الجزائر ي من الانتقالي الليبي، جريدة الفجر، العدد (٣٣٤٥)، السنة الحادية عشر، الثلاثاء، ٤ تشرين الأول/ أكتوبر، ٢٠١١، ص ٢.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢.

(٤١) العلاقات مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي تسير في الاتجاه الحسن، جريدة الشعب الجزائرية، الخميس، العدد (١٥٦٢٥)، ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ ، ص ٤.

(٤٢) جريدة الشعب الجزائرية: الجزائر تأمل أن يكرس العهد الجديد في ليبيا المصالحة، العدد (١٥٦٢٦)، السبت، ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، ص ١٠.

(٤٣) الموسوعة الحرة، الثورات العربية.

(٤٤) الموسوعة الحرة: الاحتجاجات الجزائرية ٢٠١١، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني ،
http://ar.wikipedia.org/wiki

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت):إضرابات عمالية تهدد الجزائر، على الموقع الالكتروني،
http://www.aljazeera.net

(٤٧) حبيب سويدية: الحرب القذرة، شهادة ضابط سابق في القوات الخاصة بالجيش الجزائري ١٩٩٢-٢٠٠٠، ترجمة روز مخلوف، دار الورد للطباعة والنشر، ط ١، (دمشق: ٢٠٠٣).

(٤٨) خالد عمر بن فقه: أيام الفزع في الجزائر، مركز الحضارة العربية، ط ١، (م: ١٩٩٨).

(٤٩) الموسوعة الحرة، الاحتجاجات الجزائرية٢٠١١ .

(٥٠) الموسوعة الحرة، الثورات العربية.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) الموسوعة الحرة، الاحتجاجات الجزائرية ٢٠١١ .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(٥٣) حاكمي بوحفص: الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال أفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد (٧)، كانون الثاني/يناير ، (الجزائر:٢٠٠٩)، ص ص ١٣-١٤.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٥٥) الغرفة التجارية الأمريكية العربية الوطنية: التوقعات التجارية الأمريكية–العربية: ٢٠١٣ ؛ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني،

http://www.aljazeera.net

(٥٦) الموسوعة الحرة، الاحتجاجات الجزائرية٢٠١١ .

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) مالك رداد: منع المسيرات في العاصمة وتوجيه المحتجين إلى القاعات، جريدة الفجر، العدد (٣١٤٣)، السنة الحادية عشرة، السبت، ٥ شباط/ فبراير، ٢٠١١، ص ٣.

(٦٠) نسيمة عجاج: بوتفليقة "يسد الذرائع" ويفوت على أطراف فرصة توظيف الاحتجاجات لغايات أخرى، جريدة الفجر، العدد (٣١٤٣)، السنة الحادية عشرة، السبت، ٥ شباط/ فبراير، ٢٠١١، ص ٣.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٣.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٣.

(٦٣) رشيد. ح: الرئيس يدعو إلى الإسراع في تقليص بطالة حملة الشهادات، جريدة الفجر، العدد (٣١٤٣)، السنة الحادية عشرة، السبت، ٥ شباط/ فبراير، ٢٠١١، ص ٣.

(٦٤) كريمة. ب: رفع التجريم عن المسيرين دون المساس بمكافحة الفساد، جريدة الفجر، العدد (٣١٤٣)، السنة الحادية عشرة، السبت، ٥ شباط/ فبراير، ٢٠١١، ص ٣.

(٦٥) الموسوعة الحرة، الاحتجاجات الجزائرية٢٠١١ .

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) المصدر نفسه.

(٧١) جريدة الشعب الجزائرية: عودة الأمن والاستقرار إلى ليبيا تمكن من توطيد العلاقات مع الجزائر، العدد (١٥٥٨٦) ، الاثنين، ٥ أيلول/ سبتمبر، ٢٠١١، ص ٣؛ شبكة المعلومات

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الدولية (الانترنيت): بوتفليقة يعلن عن قانون جديد للإعلام وآخر للأحزاب، على الموقع الالكتروني ،

http://www.aljazeera.net

(٧٢) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت): إصلاح الجزائر.. تغيير أم شرعنة نظام؟ ، على الموقع الالكتروني، **http://www.aljazeera.net**

(٧٣) رئاسة الجمهورية: الرئيس بوتفليقة يترأس اجتماعا مصغرا خصص لقطاع المالية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني،

http://www.mae.dz/ma-ar

(٧٤) رئاسة الجمهورية: الرئيس بوتفليقة يترأس اجتماعا مصغرا خصص لقطاع النقل، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، **http://www.mae.dz/ma-ar**

(٧٥) جريدة الشعب الجزائرية: البيان المشترك للدورة الرابعة عشر للثلاثية الحكومة.الاتحاد العام للعمال الجزائريين. أرباب العمل، العدد (**١٥٦٠٨**)، السبت، **١** تشرين الأول/ أكتوبر **٢٠١١**، ص **٤-٥**.

(٧٦) حياة / ك: ألأحزاب طرف فاعل في الإصلاحات السياسية، جريدة الشعب الجزائرية، العدد (**١٥٥٩١**)، الأحد، **١١** أيلول/سبتمبر،**٢٠١١**، ص **٤**.

(٧٧) المصدر نفسه، ص **٤**.

(٧٨) المصدر نفسه، ص **٤**.

(٧٩) المصدر نفسه، ص **٤**.

(٨٠) محمد بلعليا: تقرير أمريكي: "الثورة " في الجزائر مستبعدة الآن، جريدة الفجر، العدد(٣١٤٦)، السنة الحادية عشر، الثلاثاء، **٨** شباط/ فبراير، **٢٠١١**، ص **٢**.

(٨١) ناجي عبد النور: أزمة المشاركة السياسية في الجزائر، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الموقع الالكتروني ، http://www.shared.com. ؛ بوبيبة، المصدر السابق، ص **٤**..

(٨٢) للمزيد من المعلومات أنظر: يحيى أبو زكريا: الجزائر من احمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة.

(٨٣) نبيل بوبيبة: الآليات السياسية لاسترجاع الأمن في الجزائر خلال فترة حكم بوتفليقة، ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية بمعهد البحوث والدراسات العربية، التابع لجامعة الدول العربية،(مصر: ٢٠٠٦-٢٠٠٨)، ص **٣**.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(٨٤) عابد شارف: الجزائر: عوامل الثورة وكوابحها، شبكة المعلومات الدولية(الانترنيت)، على الموقع الالكتروني، http://www.iwffo.org/index

(٨٥) جريدة الشعب الجزائرية: بسبب اضطرابات السوق والمضاربة في الأسعار ارتفاع في وتيرة التضخم إلى (٣,٨ %) ، العدد(١٥٦٠٦)، الأربعاء، ٢٨ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١١، ص ٤؛ جريدة الفجر الجزائرية: التضخم في الجزائر بلغ نحو ٣,٩ بالمائة العام الماضي، العدد (٣١٤١)، السنة الحادية عشرة، الأربعاء ٢ شباط/ فبراير ، ٢٠١١، ص ٩.

(٨٦) شارف، المصدر السابق.

(٨٧) عبد النور جعنين، الجزائر فشلت في صناعة الاقتصاد القومي، جريدة الفجر، العدد(٣١٩٥)، السنة الحادية عشر، ٦ نيسان/ ابريل، الخميس، ٢٠١١، ص ٧.

(٨٨) م.ب: المحاكم فصلت في ٩٤٨ قضية فساد سنة ٢٠١٠، جريدة الجزائر نيوز، العدد (٣٣٤٤)، السبت ،٢٤ أيلول/سبتمبر،عام ٢٠١١، ص ٤.

(٨٩) بوحفص، المصدر السابق، ص ص ١٣-١٤.

(٩٠) سلوى روابحية: ٦ سنوات على الاستفتاء حول المصالحة الوطنية، جريدة الشعب الجزائرية، العدد (١٥٦٠٧)، الخميس، ٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، ص ٥.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com